A E

الأمم المتحدة

UN LIBRARY

SEP 4th 1989

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/44/266/Add.1
E/1989/65/Add.1
13 June 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (ج) من القائمة الاولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الإقليمية والقطاعية

تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

تقرير الامين العام

إضافة

١ - يتضمن تقرير الامين العام عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (A/44/266-E/1989/65) الوارد في المرفق موجزا عن ردود الحكومات على الاستبيان الذي وزعته الامانة على جميع الدول الاعضاء . وقد وردت ردود إضافية على الاستبيان بعد إنجاز تقرير الامين العام . وتتضمن الإضافة الحالية ملخصات عن هذه الردود .

موجز عن الردود الواردة من الحكومات

٢ - افادت حكومة بلغاريا في ردها أنها تعتبر ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية أحد إنجازات الامم المتحدة الكبرى . فالميثاق وثيقة أساسية ترمي الى إعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عادل وديمقراطي .

٣ - وهناك أهداف مشتركة تجمع بين ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وميثاق الامم المتحدة ، والقرارات المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

* A/44/50/Rev.1 .

../..

89-15041 ٢٧٠١ث(٨٩)

والقرارات المتعلقة بإيجاد نهج شامل للسلم والأمن الدوليين ، ولاسيما الأمن الاقتصادي الدولي .

٤ - ومع أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لمّا ينفذ تنفيذا كاملا بعد ، فهو هدف ضروري ومستحسن وعملي . ومما أعاق تنفيذ الميثاق ظروف غير مواتية مثل التوترات والمجابهة والتسلح المتزايد على الصعيد الدولي . كما أنه لم يكن في الإمكان معالجة المسائل الاقتصادية الكبرى بشكل مرض فأصبحت مشاكل مزمنة .

٥ - وخلال السنتين الماضيتين أو السنوات الثلاث الماضية ، كان من شأن عملية التجريد من السلاح ، والوعي المتزايد للاتكال المتبادل ، وسياسات إعادة التشكيل التي اتبعتها البلدان الاشتراكية ، تسهيل وضع قواعد للسلوك الاقتصادي تتفق مع أحكام الميثاق . كما كان من شأن اتباع سياسة التفكير السياسي الجديد في البلدان الاشتراكية تركيز الأضواء على القيم الانسانية المشتركة . بيد أن المناخ السياسي الايجابي الراهن لم يؤثر تأثيرا كافيا على العلاقات الاقتصادية بين الدول بعد .

٦ - وبلغاريا متقيدة بأحكام الميثاق الرئيسية . فهي مفتوحة على العالم وتندمج فيه عن طريق تغيير تشريعاتها المحلية وعن طريق اتخاذ الاجراءات الضرورية في ميدان العلاقات الدولية . كما أن مجموعة واسعة من المبادرات لتعزيز حُسن الجوار وتحسين المناخ العام في منطقة البلقان هي قيد التنفيذ الآن ، فقد زادت بلغاريا من تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية مع البلدان النامية ، كما زادت من مساعدتها للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية لهذه البلدان . وتساعد سياسة بلغاريا الخارجية على تنفيذ الميثاق تلبية لاحتياجات العالم النامي . وأحد الجوانب الكثيرة لسياستها الخارجية يتمثل في التنسيق الرفيع المستوى للاجراءات المتخذة بالتعاون مع الاعضاء الآخرين في المجتمع الاشتراكي . ومما يتصف بأهمية خاصة في هذا الصدد ، الوثيقة المعنونة "التغلب على النقص في التنمية في سبيل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" ، التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في اجتماعها الذي عُقد في برلين في عام ١٩٨٧ .

٧ - وقد أكدت التطورات الراهنة الأهمية المتزايدة للأمم المتحدة كمركز عالمي فريد للسلم والأمن والتعاون ؛ ولذا ينبغي استغلال إمكانات المنظمة استغلالا كاملا .

٨ - وتأمل بلغاريا في أن تُنفَّذ في المستقبل أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تنفيذا كاملا .

٩ - وأفادت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في ردها أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو أحد المعالم الهامة على درب إعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف ومتساو وديمقراطي . ولم تفقد أحكام الميثاق شيئا من مدلولها .

١٠ - ومنذ اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤) اتُخذت بعض الخطوات لتنفيذ أحكامه الرئيسية . بيد أنه ، بوجه الإجمال ، ما برحت هناك عقبات وعراقيل كبرى ، موضوعية وذاتية ، في طريق تنفيذ مبادئ الميثاق الأساسية . ومن هذه العقبات اختلاف مصالح الدول ومواقفها والتغيرات السريعة التي لا يمكن التكهن بها في الموقف الاقتصادي . والمجتمع الدولي هو الآن أمام مهمة ضخمة تتمثل في تعلم كيفية تشكيل التنمية وتوجيهها بطريقة تحفظ الحضارة وتجعلها سليمة ومؤدية الى حياة طبيعية .

١١ - وهناك حاجة الى توحيد الجهود وإيجاد التوازن في المصالح بين جميع المجموعات ، إن كان للمشاكل الحادة التي يواجهها العالم أن تُحل ؛ وما من منظمة دولية غير الأمم المتحدة تقدر على تحقيق ذلك . وإن اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الاشتراكية الاخرى الداعي الى ضمان الأمن الاقتصادي الدولي يشكل جزءا من عملية البحث عن توافق الآراء بشأن طرق لضمان الظروف اللازمة للتنمية المستقرة التي يمكن التكهن بها . إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على قناعة راسخة من أنه لا يمكن اتخاذ خطوات كبرى في سبيل إعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية إلا بتجريد العلاقات الدولية ، ككل ، من السلاح والانتقال من الاقتصاد القائم على صنع السلاح الى الاقتصاد القائم على نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، ما برحت المادة ١٥ من الميثاق تؤدي نفس المدلول .

١٢ - وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تتعاطف مع الطلبات المشروعة للبلدان النامية ، وهي تسعى الى توسيع وتكثيف التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل مع جميع البلدان والشعوب ، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية .

١٣ - وقد دعت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على الدوام الى تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . إذ أن التنفيذ الحقيقي والتدريجي لأحكام الميثاق يدعو المجتمع الدولي الى بذل جهود قوية ودائمة ودؤوبة لبناء نظام عالمي

جديد . والتغيرات الايجابية الجارية الآن في الساحة السياسية الدولية تخلق الظروف المؤدية الى تنفيذ الميثاق .

١٤ - وأفادت حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية في ردها أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو إحدى أهم وثائق الامم المتحدة البرنامجية في الميدان الاقتصادي . وقد دعمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية على الدوام أغراض الميثاق الأساسية . ويظهر اعتماد الميثاق وعيا متزايدا لانه لا يمكن ضبط العلاقات الاقتصادية الدولية إلا على أساس المبادئ الديمقراطية العامة للقانون الدولي .

١٥ - وترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بأن أحكام الميثاق قد تأكدت من جديد أو ازدادت تفصيلا في مقررات الامم المتحدة اللاحقة . فالوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تظهر الوعي بأن توافق الآراء والحل الوسط هما أمران ضروريان . كما أن الإعلان بشأن زيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية (قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٣ ، المرفق ، المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) يبين عزم الدول الاعضاء على اتخاذ تدابير عملية وتعزيز الظروف المواتية في البيئة الاقتصادية الدولية لتحقيق السلم والامن والعدل على الصعيد الدولي .

١٦ - كما أن إعادة تأكيد أحكام واتجاهات الميثاق وتوسيعها مؤخرا يبينان أن الميثاق ما برح اطارا صحيحا للمبادئ التوجيهية من أجل تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية . ففي هذا الوقت الذي يسود فيه الاتكال المتبادل ، من المُلِّح بالنسبة لجميع الدول والشعوب أن توحد جهودها للقضاء على الاخطار التي تهدد الجنس البشري وبقاءه . ومن الجوهري بالنسبة للجميع الانخراط في حوار تهمه النتيجة . وقد حدا هذا الاعتبار بالجمهورية الديمقراطية الالمانية الى أن تقدم الى الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان "تعزيز دور الامم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي" ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ في قرارها ١٧٨/٤٠ .

١٧ - والميثاق مرتبط ارتباطا لا انفصام فيه بالهدف المتمثل في ضمان السلام وتعزيز نزع السلاح . والسياسة التي تنتهجها الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترمي الى السلام والانفراج ونزع السلاح . وما قرارها باتخاذ التدابير من طرف واحد لتخفيض قواتها المسلحة بمقدار ٠٠٠ ١٠ جندي ، وبإجراء تخفيضات في إنفاقها العسكري بمقدار

١٠ في المائة ، إلا تحرك عملي في سبيل إيجاد جو الثقة الضروري من أجل تدابير نزع السلاح .

١٨ - وقد واصلت الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعاونها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الواسع مع البلدان النامية خلال السنوات الخمس الماضية . ووفقا لأحكام الميثاق ، يقوم هذا التعاون على مبادئ المساواة في السيادة ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل ، والمنفعة المتبادلة ، مع التركيز على المجالات الحساسة بالنسبة للتغلب على التخلف الاقتصادي في البلدان النامية .

١٩ - وتبين الحالة الراهنة في العلاقات الاقتصادية الدولية الاهمية المستمرة لأحكام الميثاق ، كما تبين الحاجة الملحة الى تنفيذها ؛ إذ ينبغي إبقاء الميثاق وثيقة واحدة والبناء عليها . كما ينبغي إعمال الفكر في الكيفية التي يمكن بها المضي في تطوير قواعد ومبادئ معينة من القانون الدولي الديمقراطي العام ، وتعزيزها أو جعلها أكثر تحديدا .

٢٠ - وحسب رأي حكومة بنما ، كان التقدم المحرز منذ عام ١٩٨٤ ضئيلا جدا في مجال تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وذلك بسبب الخلاف بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . إذ ما فتئت بعض البلدان الصناعية تتخذ خطوات تنتهك مبادئ الميثاق .

٢١ - وقد ابتلي العالم الثالث بتدابير العدوان الاقتصادي وبانتهاكات تمس سلامته وسيادته أقدمت عليها البلدان الصناعية . وأحد الامثلة على ذلك هو حالة بنما . فبنما تعاني من آثار عدوان الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادي منذ نهاية الربع الاول من عام ١٩٨٨ . وتقوم الولايات المتحدة الامريكية بخرق معاهدة قناة بنما . فقد أدخلت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة تدابير اقتصادية قسرية ضد بنما ، بغية تحطيم الارادة الوطنية للشعب البنمي . وانخفض مستوى المعيشة انخفاضا شديدا نتيجة لهذه التدابير .

٢٢ - وتستخدم الولايات المتحدة الامريكية كل سطوتها ونفوذها لتغيير طموح بنما من استعادة حقوقها السيادية المشروعة في أراضيها ومواردها ، متجاهلة بذلك المادة ٢ ، والفقرة ١ من المادة ١٦ والمادة ٣٤ من الميثاق . وتبني الولايات المتحدة الامريكية ، لدى الضرورة ، سياستها على القوة والقسر والتهديدات والابتزاز وغير ذلك

من الوسائل اللامشروعة ، الممنوعة بموجب المادة ٣٣ من الميثاق وبموجب قواعد القانون الدولي العام المرعية . ولا يمكن في هذه الظروف مناقشة تحقيق تقدم مطرد في تنفيذ الميثاق .

٣٣ - وترى بنما أن العقبات والتقييدات الرئيسية التي تحول دون زيادة تنفيذ الميثاق تتضمن ما يلي : (أ) تدهور معدلات تجارة البلدان النامية ؛ (ب) النهج الحالي المتبع ازاء مشكلة الديون الخارجية ؛ و (ج) الطريقة الغامضة التي تعالج بها البلدان المتقدمة النمو قضية التجارة الدولية . لقد أدخلت البلدان المتقدمة النمو القوانين الحمائية وأغلقت أسواقها أمام البلدان النامية ، لأسباب سياسية في بعض الأحيان .

٣٤ - ان بنما لا تتسامح إزاء التدابير التي تتعارض مع أحكام الميثاق ، وقد اتخذت خطوات لتنفيذ الميثاق ، تتضمن ما يلي : (أ) جهود لتوسيع العلاقات التجارية مع البلدان الاشتراكية ، تنفيذا للمادة ٣٠ من الميثاق ؛ (ب) وعلى الصعيدين الاقليمي والعالمي ، تعزز بنما التعاون الاقتصادي والتجارة فيما بين البلدان النامية تمشيا مع الفقرة ١ من المادة ١٢ ومع المادتين ٢١ و ٢٣ من الميثاق ؛ (ج) تتخذ خطوات شتى لتنفيذ المادة ١٦ من الميثاق التي تتناول التمييز العنصري والفصل العنصري ؛ (د) ووفقا للمادة ١٥ من الميثاق ، وقعت بنما اعلان أياكوبيترو وانضمت الى عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح .

٣٥ - وكجزء من البرامج والتدابير الرامية الى تعزيز التوسع في تنفيذ الميثاق ، أنشأت بنما المعهد البنمي للتجارة الخارجية ، وقامت بتحديث نظام تعريفتها وتوسعت في استخدام شهادات دفع الضرائب ونوعت منه (المادة ٤ من الميثاق) ؛ كما صدقت على عدة اتفاقات دولية متعلقة بالسكر والبن ، وهي تشترك في المنظمات الدولية المتصلة بهاتين السلعتين الاساسيتين (المادة ٦ من الميثاق) .

٣٦ - وترى بنما ان حقائق الواقع الدولي سوف تتحكم في تنفيذ الميثاق ، وستمنعه منعا ، ما لم تتم ازالة العقبات الحالية . وسيظل تنفيذ الميثاق صعبا طالما كانت هناك بلدان لا تقبل الهدف الرئيسي للميثاق ، الذي يتمثل في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٣٧ - وأقصى ما تطمح اليه بنما هو أن تكيف الدول التي لا تؤيد الميثاق هياكلها

القانونية فيما يتصل بالعلاقات بين الدول وأنماط تجارتها الخارجية ، لتجعل تنفيذ الميثاق ممكنا .

٢٨ - ان بنما سوف تنفذ بنية حسنة معاهدة قناة بنما وسوف تكفل سيادة أحكام الميثاق في هذه الحالة ، آخذة في الاعتبار أن الفقرة ١ من المادة ٢ تشير الى أن كل دولة تملك - وستمارس بحرية - السيادة الدائمة الكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية .

٢٩ - وذكرت حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في ردها أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية واحد من أكثر وثائق الامم المتحدة البرنامجية أهمية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي . فبالاضافة الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (انظر قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ- ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤) ينص الميثاق على المبادئ التوجيهية الرئيسية لاعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف وديمقراطي .

٣٠ - ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد اعتماد وثائق الامم المتحدة الاساسية هذه . ومازالت للمبادئ المعلنة في الميثاق أهميتها اليوم ، مثلما كانت منذ ١٥ سنة مضت . وللأسف فان بعض أحكام الميثاق ، وهي الأحكام التي تتعلق في المقام الأول بالواجبات الاقتصادية للدول ، تبقى دون تطبيق الى درجة كبيرة .

٣١ - وتعاني البلدان النامية أزمة انمائية طويلة الأمد . ويشعر الكثير من البلدان النامية بأنه معرض بشكل مطرد لاجراءات متعمدة مدبرة تضر باستقلالها الاقتصادي وتقوض حقوقها السيادية . وتلك الاجراءات تشمل أوجه المقاطعة ومجموعة متنوعة من العقوبات وأوجه الحظر والقسر السياسي ، وغير ذلك .

٣٢ - والاجراءات التي تتخذها بعض الدول للحد من نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية باتت ، على نحو مطرد ، واسعة الانتشار . ويؤدي التلاعب بأسعار الصرف والفائدة الى زيادة عدم الاستقرار . وجميع الظواهر التي من هذا القبيل تتناقض تناقضا شديدا مع المبادئ الاساسية للميثاق وتعيق على نحو خطير التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العالمي بأسره .

٣٣ - ان الترابط الاقتصادي المتزايد بين الدول وتدويل الحياة الاقتصادية يجبران

جميع الدول على تجميع قواها لإحداث تجديد شامل جذري للعلاقات الاقتصادية الدولية ورسم هيكل جديد لتقسيم العمل الدولي يكون أكثر انصافا وتوازنا .

٣٤ - ان أحد الطرق المؤدية الى بلوغ تلك الاهداف هو اقامة نظام داخل الامم المتحدة للأمن الاقتصادي الدولي . وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تأييدا تاما مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ، الذي تتصوره كامتداد منطقي وطبيعي للمبادئ الأساسية المعلنة في ديباجة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٣٥ - وتلتزم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأحكام الميثاق التزاما دقيقا في كل من سياستها الاقتصادية الداخلية وأنشطتها الدولية . وينعكس هذا في المشاركة النشطة والبنّاءة في جهود التعاون الاقتصادي الدولي وفي تقديم المساعدة الى جهود البلدان النامية . واحدى المهام الرئيسية للاصلاح الاقتصادي الذي يجري حاليا في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية هي زيادة تجارة الجمهورية وتعاونها مع البلدان الاخرى وتوسيع مشاركتها في تقسيم دولي للعمل يتماشى تماما مع أحكام المادة ٦ من الميثاق .

٣٦ - وتملك جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية امكانات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية كبيرة ، وهي تقدم المساعدة الى البلدان النامية بشتى الطرق ، وفقا للفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٣ من الميثاق . وتقوم علاقاتها مع البلدان النامية على مبادئ الاحترام الكامل للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتساوي الحقوق والمنفعة المتبادلة . فقد تم تقديم قدر كبير من المساعدات الى البلدان النامية في مجال تدريب العمال المهرة .

٣٧ - وسوف تواصل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مراعاة المبادئ الاساسية للميثاق ، وستتعاون بصورة نشطة مع البلدان الاخرى ، وستقدم المساعدات الى الدول الاخرى كما ستقدم مساهمة بنّاءة في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي .

الحواشي

(١) TD/351 ، الجزء الاول ، الفرع الاول .

- - - - -